الأنباء
الخميس 1 سبتمبر 2011

### الأجهزة الأمنية السورية تعتقل محامياً وزوجته في حلب

# سورية: اعتقالات ومداهمات في حماة وحمص و473 قتيلاً في رمضان بينهم 14 امرأة و25 يافعاً

عواصم ـ وكالات: في اليوم الثاني من أيام عيد الفطر قتلت قوات الأمن السورية أمس شخصا وأصابت عشرين في مدينة حماة.

وقال الناشط السوري عمر إدلبي لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) من لبنان، إن شخصا واحدا على الأقل لقي حتفه في ساعة مبكرة صباح أمس فيما أصيب عشرون آخرون.

وأضاف أن كل خطوط الاتصالات الأرضية قطعت في حماة وأن الدبابات انتشرت في شوارع المدينة، مشيرا إلى أن الـ «شبيحة» بدأت منذ الساعات الأولى من الصباح عمليات تفتيش للمنازل بحثا عن نشطاء.

وأضاف الناشط السوري أنه تم اعتقال نحو عشرة أشخاص، شوهدوا معصوبي الأعين تدفعهم عناصر الأمن إلى داخل حافلات.

وأكد إدلبي أن الدبابات وعشرات الحافلات الصغيرة والكبيرة كانت متوقفة عند جسر الحديد ثم انتشر مترجلين في حيي القصور والحامدية، وقد سمع دوي إطلاق النار في أرجاء المدينة.

في غضون ذلك، أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان امس بأن 473 شخصا قتلوا في سورية خلال شهر رمضان بينهم 360 مدنيا و113 عنصرا من الجيش وقوى الأمن الداخلي.

وأوضح المرصد ومقره لندن في بيان وصل لـ «فرانس برس»: «بلغ عدد الشهداء الذين قتلوا خلال شهر رمضان 473 شخصا بينهم 360 مدنيا و113 من الجيش وقوى الأمن الداخلي».

وأضاف المرصد ان من بين القتلى 28 شخصا «قضوا تحت التعذيب أو خلال الاعتقال في رمضان غالبيتهم من محافظة حمص».

ومن بين القتلى 25 شخصا دون سن الثامنة عشرة و14 امرأة، بحسب المرصد.

وأوضح المصدر ان هذه الحصيلة «لا تشمل الشهداء الذين سقطوا خلال العمليات العسكرية في مدينة حماة من الثالث إلى العاشر من شهر أغسطس الماضي بسبب صعوبة التوثيق».

وعلى صعيد آخر، أفاد المرصد بأن قوات الأمن السورية اقتحمت صباح أمس بلدة الحولة في محافظة حمص «ونفذت حملة مداهمة ترافقت مع تحطيم لأثاث بعض المنازل وأسفرت الحملة عن اعتقال 16 شخصا حتى الآن».

وأضاف المرصد ان الحملة الأمنية «تأتي اثر الغضب الذي ساد في البلدة بعد تسلم الأهالي جثامين 13 من أبنائهم الذين اختطفتها قوات الأمن خلال الأسبوع الأول من الشهر الماضي».

ونقل المرصد عن ناشط في الحولة تأكيده ان «خمسة من الشهداء على الأقل كانوا على قيد الحياة لدى اختطافهم».

من جهة أخرى، ذكر المحامي والناشط الحقوقي ابراهيم ملكي في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس «ان عناصر من الامن مدججة بالسلاح اقتحمت مكتب المحامي مصطفى سليمان منتصف ليل الاثنين الثلاثاء وقامت باعتقاله مع زوجته وشخص زائر».

واشار الناشط ان «عناصر الامن عبثت بمحتويات المكتب وملفاته واستولت عليها».

وأكد المحامي «قيامه بمراجعة الجهات المعنية في شرطة العزيزية التي رفضت تنظيم ضبط بالواقعة كما اخبرنا فرع النقابة في حلب التي لم تحرك ساكنا» لافتا الى ان «ذلك مناف للقانون».

ونقل ملكي عن رئيس مخفر العزيزية «ان ليس بإمكانه فعل شيء امام الاجهزة الامنية».

واعتبر ملكي «ان الاجهزة الامنية الى جانب توغلها في عملها اقصت بذلك القضاء والشرطة المدنية عن القيام عملها».

وناشد المحامي «السلطات السورية الكشف عن مصير سليمان وانقاذ حياته» لافتا الى انه «يعاني من مشاكل صحية».

وتأتي هذه التطورات بعدما وسعت الادارة الاميركية عقوباتها ضد دمشق لتشمل وليد المعلم وزير الخارجية وبثينة شعبان المستشارة الاعلامية للرئيس السوري بشار الاسد وسفير سورية في لبنان علي عبدالكريم علي، وذلك في اطار ضغوطها لوقف قمع النظام للمحتجين.

وفي ثالث سلسلة من العقوبات تفرضها ضد الاسد وكبار المسؤولين في نظامه، قالت وزارة الخزانة ان قرارها يشمل تجميد ارصدة هؤلاء المسؤولين في الولايات المتحدة ان وجدت وحظر اي مبادلات تجارية معهم.

وصرح وزير الخزانة الاميركي ديفيد كوهين في بيان «بناء على العقوبات التي استهدفت كل حكومة سورية نشدد ضغوطنا على ثلاثة مسؤولين كبار في نظام الاسد هم ابرز المدافعين عن نشاطات النظام».

وربطت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية فكتوريا نولاند العقوبات «بالدور الذي يلعبه المسؤولون الثلاثة في الدعاية للرعب الذي يمارسه الاسد على شعبه».

واضافت ان وليد المعلم «يكرر لازمة المؤامرة الدولية ويحاول اخفاء الاعمال الارهابية للنظام مفضلا اتهام ارهابيين للتغطية على النشاطات المروعة للنظام عبر تحميل المسؤولية لإرهابيين».

واضافت ان «هذا الشخص ينشر اكاذيب عن المعارضة في سورية واكاذيب عن الوضع الامني وأكاذيب عن نشاطات النظام».

وتحدث مسؤول اميركي بلهجة اكثر حدة عن المعلم. وقال طالبا عدم كشف هويته ان «وليد المعلم لعب دورا اساسيا في محاولة تحصين النظام من مضاعفات وحشيته».

واضاف «بتفانيه في محاولة المساعدة على اخفاء مسؤولية الحكومة عن قتل وتعذيب مواطنين سوريين يتحمل المعلم بعض المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت».

وتابع المصدر نفسه ان المعلم «تدخل لدى نظرائه لمحاولة منع مجلس الامن الدولي من التحرك».

واوضح المسؤول الاميركي نفسه ان «المعلم كان في المقابل صلة الوصل بين دمشق وطهران وعزز اعتماد الاسد على المعدات والنصائح الايرانية في قمعه الشعب السوري بلا هوادة».

وقالت نولاند من جهتها ان بثينة شعبان «ناطقة باسم القمع الذي يمارسه النظام». وعبرت نولاند عن قلقها من السفير السوري في لبنان الذي يقيم «علاقات وثيقة» مع المخابرات السورية خلال حياته المهنية في الحقل الديبلوماسي واكدت ان نشاطاته في لبنان «لا تتلاءم» مع وضعه الديبلوماسي.

واضافت «نحن قلقون ـ وعبرنا للحكومة اللبنانية عن هذا القلق ـ من المضايقات التي يتعرض لها سوريون في لبنان واختفاء عدد منهم».

صورة مأخوذة عن الانترنت لمتظاهرين سوريين مطالبين بإسقاط النظام في بلدة جرزناز في إدلب

## الخوف يجمع بين السوريين المنقسمين حول مستقبل بلدهم

دمشق ـ أ.ف.ب: يجتمع سوريون من كل الطوائف وكل الطبقات، من مؤيدين ومعارضين لبشار الاسد كل اسبوع منذ بداية الحركة الاحتجاجية ضد النظام للتعبير عن شعور مشترك بينهم هو الخوف. وقالت المحللة النفسية رفاه ناشد التي تشارك في تنسيق هذا المشروع ان «المفارقة هي ان الجميع يشعرون بالخوف في سورية، لماذا يستخدم النظام العنف والقمع؟ لأنه يخاف ان يفقد السلطة. والناس الذين يتظاهرون بألا يشعرون بالخوف؟ بالتأكيد يشعرون بالخوف ومع ذلك يذهبون» الى التظاهرات. وفي مركز اليسوعيين في قلب دمشق، تبدأ المأساة كل يوم احد بعرض يشارك فيه ستة من حوالي خمسين مشاركا يقفون في وسط الصالة ويناقشون بصوت عال موضوعا ما. هذه المرة، يتعلق الجدل بالخوف الطائفي.

يقول فادي الذي يبدو انه لا يشعر بالراحة في مقعده «بعد مهاجمة جامع الرفاعي بدأت اشعر بالهلع على نفسي وعلى اولادي، لكن بصفتي علوي اشعر بالخوف مما يمكن ان يحدث، هناك الكثير من الاحداث الخطيرة ذات الطابع الطائفي في سورية». وكانت قوات الامن السورية فرقت بعنف تظاهرة عند مغادرة المصلين لجامع الرفاعي السني في حي كفرسوسة غرب دمشق، ما ادى الى مقتل متظاهر وجرح عشرة آخرين بينهم امام المسجد، حسب المرصد السوري لحقوق الانسان.

واضاف فادي معترفا «شعرت بالخوف من ان تثار مشاعر الناس ويقومون بتفجير الوضع لكن لحسن الحظ لم يحدث ذلك». وسورية بلد متعدد الطوائف يشكل السنة اغلبية فيه يليهم العلويون ثم المسيحيون.

وقالت مشاركة درزية تدعى ميسان ان «الشعب يدرك خطر مواجهات طائفية. انت تفترض ان الناس سينتقمون لكن هذا ليس آليا. حركة الاحتجاج سلمية وترفض خوض اعمال عنف طائفية». واضافت ان «ما اخشاه في الواقع هو تدخل اجنبي وهذا سيؤدي الى تقسيم بلدنا كما حدث في يوغوسلافيا السابقة». وتتدخل زينة لتقول بخجل «اعتقد ان المعارضة منقسمة بين المتنورين الذين يدركون الرهانات وقسم آخر اكثر تدينا واقل تنورا».

وينصت الحضور في الصالة باهتمام، وفجأة يروي المسيحي همام تجربته فيقول «كانت لدي احكام مسبقة من تربيتي ضد المسلمين لأن عائلتي كررت دائما انه يجب عدم استقبالهم في المنزل». ويضيف وهو يتحدث بسرعة كما لو انه يزيح عبئا عن صدره «كنت اولا مع النظام ثم بعد سقوط كل هؤلاء القتلى ذهبت للتظاهر».

ويتابع الشاب العشريني «تظاهرت في ضاحية دوما بدمشق وهؤلاء الذين قالوا لنا انهم حثالة خبأوني عندما كان رجال الامن يلاحقونني ويخشون ان اقع بين ايديهم»، وانتهى السرد.

بعد دقيقة الصمت يمكن للجميع ان يتحدثوا.

وتقول ناشد ان «الاتصال تم بين لاوعي المجموعة والمشارك العلوي. الآخرون فهموا انه كان يريد ان يشعر بالاطمئنان وهذا ما فعلته المجموعة». ويرى الاب رامي الياس المحلل النفسي ومسؤول المركز اليسوعي الذي يستقبل الاجتماع ان «المهم ليس السياسة بل وجود مكان يستطيع فيه الجميع ان يتحدثوا عن الخوف الذي يشعرون به وامتصاصه حتى لا يتحول عنفا».

ويتابع «اليوم تحققت خطوة كبيرة لأنهم سموا الخوف باسمه: الخوف الطائفي بشكل مباشر. لكن مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به لضمان قبول الاختلاف».

### دعت لإحالة الملف إلى "الجنائية الدولية"

# «العفو الدولية»: 88 شخصاً ماتوا خلال الاحتجاز في السجون السورية

جنيف ـ أ.ف.ب: أعلنت منظمة العفو الدولية أمس في تقرير ان عدد الوفيات في السجون السورية سجل ارتفاعا كبيرا في العام 2011 معتبرة ان ذلك يشكل «امتدادا لنفس الازدراء الوحشي للحياة البشرية» في سورية.

وقالت المنظمة في تقريرها «ان ما لا يقل عن 88 شخصا قضوا نحبهم في الحجز في سورية خلال حملة قمع دموية ضد المحتجين المؤيدين للإصلاح دامت 5 أشهر».

ويوثق التقرير الذي يحمل عنوان «الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سورية» حالات الوفاة في الحجز التي وقعت في الفترة بين ابريل وأغسطس في أعقاب حملة الاعتقالات.

وقال التقرير ان «وفاة 88 شخصا في الحجز يمثل تصعيدا كبيرا في معدل عدد الوفيات التي تقع بعد الاعتقال في سورية. ففي السنوات الأخيرة سجلت منظمة العفو الدولية ما معدله حوالي 5 حالات وفاة في الحجز في كل عام».

وقال نيل ساموندز الباحث في شؤون سورية في منظمة العفو الدولية، «إن هذه الوفيات التي تقع خلف القضبان بلغت نسبا هائلة، ويبدو أنها تمثل امتدادا لنفس الازدراء الوحشي للحياة البشرية الذي نشهده يوميا في شوارع سورية».

وأضاف «ان أنباء التعذيب التي تلقيناها مثيرة للرعب. ونعتقد أن الحكومة السورية تعمد إلى اضطهاد شعبها بشكل منهجي وعلى نطاق هائل».

واشار التقرير الى ان «جميع الضحايا المسجلين في التقرير قد قبض عليهم عقب خروج السوريين إلى الشوارع في مظاهرات جماهيرية منذ مارس» من هذا العام.

كما انهم جميعا من الذكور وبينهم 10 اطفال يبلغ بعضهم الثالثة عشرة من العمر». واضاف «يعتقد ان الضحايا اعتقلوا بسبب ضلوعهم في الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح او الاشتباه في مشاركتهم فيها».

وتابع تقرير منظمة العفو انه «فيما لا يقل عن 52 حالة، ثمة أدلة على أن التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة قد تسبب في وقوع هذه الوفيات أو أسهم في وقوعها».

واضاف ان المنظمة اطلعت على صور فيديو «لخمس وأربعين حالة منها ـ التقطها أقرباء أو نشطاء أو أفراد آخرون ـ وطلبت من اختصاصيين في الطب الشرعي من الخبراء المستقلين مراجعة عدد من تلك الحالات».

وأوضح «تبين الإصابات الظاهرة على جثث العديد من الضحايا أنهم ربما تعرضوا للضرب المبرح أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. ومن بين العلامات التي تدل على تعرضهم للتعذيب: الحروق والإصابات بأدوات غير حادة، وآثار الجلد والشروخ».

وقال «حدث معظم الحالات الواردة في التقرير في محافظتي درعا وحمص، اللتين شهدتا احتجاجات كبرى. كما وردت أنباء عن وقوع وفيات في الحجز في خمس محافظات أخرى، وهي دمشق وريف دمشق وإدلب وحماه وحلب».

من جانب آخر، دعت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولية الى «إحالة الأوضاع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية وفرض حظر للأسلحة على سورية، وتنفيذ قرار تجميد الأصول التي يملكها الرئيس بشار الأسد وكبار مساعديه».

وقال نيل ساموندز «إذا نظرنا إلى الوفيات في الحجز في سياق الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق التي ترتكب في سورية، فإننا نعتقد أن هذه الوفيات ربما تشمل جرائم ضد الإنسانية».

ومضى يقول «إن رد مجلس الأمن كان غير كاف بالمرة حتى الآن، ولكن الأوان لم يفت بعد لكي يتخذ المجلس إجراء صارما وملزما من الناحية القانونية».

## واشنطن تقلل من أهمية شريط يظهر تعرض سفيرها للاحتجاج

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلنت واشنطن أمس ان شريط الڤيديو الذي ظهر فيه السفير الاميركي في سورية روبرت فورد يتعرض لصيحات استهجان من قبل متظاهرين يدعمون نظام بشار الاسد «محاولة فاشلة» لتحويل انتباه العالم عن التظاهرات في سورية.

وفي الڤيديو الذي نشره موقع «ذي كايبل» الاميركي تعرض فورد لصيحات استهجان عندما كان متوجها الى سيارته من قبل متظاهر حاول تغطية السفير حاملا صورة كبيرة للرئيس الاسد.

واللقطة التي بثها تلفزيون يملكه مقرب من النظام صورت بطريقة توحي بان الوضع كان متوترا جدا.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند ان الحادث وقع الاسبوع الماضي عندما دعي فورد والسفراء الاوروبيون لحضور تظاهرة سلمية نظمها محامون. وأضافت المتحدثة ان فورد «لم يشارك اطلاقا في اي نشاط تحريضي».

وتابعت «لكن بعض المتظاهرين الموالين للحكومة (...) حاولوا تقديمه على انه محرض في حين انه كان من الافضل ان يحضروا تظاهرة المحامين السلمية». وذكرت بأنها «محاولة فاشلة لتحويل انتباه العالم عما يحصل فعلا في سورية مع الشعب السوري».

### تل أبيب تهددها بإلغاء جميع الاتفاقات في حال الاعتراف بالدولة الفلسطينية

# رئيس الكنيست يعتبر الاستيطان جزءاً من الصهيونية: «إسرائيل كلها لنا»

عواصم ـ وكالات: انتقدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التصريحات التي أدلى بها رئيس الكنيست الإسرائيلي روبي ريفلين والتي قال فيها «إن الاستيطان جزء من الصهيونية وأن أرض إسرائيل كلها لنا».

وقال أسامة القواسمي المتحدث باسم فتح في بيان صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة التابعة للحركة إن هذه التصريحات تؤكد أن العقلية المتطرفة والحاكمة في إسرائيل ترفض مبدأ السلام وحل الدولتين على أساس القانون والشرعية الدوليين.

وأضاف القواسمي «ان مثل هذه التصريحات تنسجم بشكل كامل مع ما تقوم به آلة الاحتلال الإسرائيلي والمدعومة بقرارات حكومة بنيامين نتنياهو من أعمال استيطانية متصاعدة ومصادرة للأراضي وبناء جدار الفصل العنصري»، مؤكدا أن التصريحات الإسرائيلية الأخرى الداعية لاستئناف المفاوضات ما هي إلا للتغطية على تلك الأفعال والجرائم لاستكمال المشروع الاستيطاني.

وأكد أن اللعبة الإسرائيلية أصبحت مكشوفة للعالم بأسره وأن الدعم الدولي المتصاعد لتوجه القيادة الفلسطينية لنيل العضوية في الأمم المتحدة دليل واضح على رفض العالم للسياسة الإسرائيلية، وأنه قد حان الوقت الحقيقي أن تجيب إسرائيل العالم بأسره ومؤسساته على اعترافها بالشرعية والقانون الدوليين.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن ريفلين قوله خلال زيارة لمستوطنة «إيتمار» لمناسبة افتتاح السنة الدراسية اليوم إنه «مؤمن إيمانا مطلقا بأن أرض إسرائيل كلها لنا».

وأضاف أن «الاستيطان هو جزء من الصهيونية التي كلها سياسة استيطان والسلام مع جيراننا سيتم عندما يوافقون على أن نعيش معا في هذه البلاد».

هدد وزير البنية التحتية الإسرائيلي عوزي لانداو السلطة الفلسطينية بإلغاء جميع الاتفاقيات الإسرائيلية معها إذا ما تم تمرير قرار بالاعتراف بإقامة دولة فلسطينية بالأمم المتحدة.

وذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية ـ في تقرير أوردته على موقعها الالكتروني ـ ان لانداو كرر ما قاله وزير الخارجية افيغدور ليبرمان على مدى الأسابيع القليلة الماضية بأنه يتعين على اسرائيل قطع جميع علاقاتها مع السلطة الفلسطينية.

وأعلن لانداو انه في حالة تمرير هذا القرار في الأمم المتحدة في سبتمبر فإن الشيء المهم سيتمثل في تراجع فرص إجراء مفاوضات السلام وتأجيلها لسنوات.

وصرح لانداو انه لا يعلم شيئا عن إجراء مناقشة داخل مجلس الوزراء حول كيفية رد اسرائيل على قرار الاعتراف في حالة تمريره ولكن توصيته سوف تتمثل في انه يتعين على إسرائيل ان توضح جليا ان جميع الاتفاقيات السابقة مع الفلسطينيين لاغية وغير صالحة نظرا لانه بالذهاب الى الأمم المتحدة سيلغي الفلسطينيون اتفاقات اوسلو التي تنص على ضرورة تحديد الوضع النهائي للأراضي من خلال المفاوضات.

وأكد ضرورة اعلان اسرائيل سيادتها على الكتل الاستيطانية الكبرى وغور الأردن، مؤكدا انها مناطق داخل نطاق إسرائيل.

من جهته، اعتبر وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينيتز ان طلب انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة يشكل تهديدا أخطر من تهديد حماس، مهددا بأن بلاده لن تقف دون رد.

## «مقعد» من خشب الزيتون يطوف العالم دعماً لقيام الدولة الفلسطينية

صنعت مجموعة من الناشطين الفلسطينيين مقعدا يحاكي تلك المخصصة لمندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتنوي القيام بجولة في بلدان عدة حاملة معها هذا الكرسي ضمن حملة تهدف الى حشد الدعم لانضمام فلسطين كعضو في المنظمة الدولية في سبتمبر الجاري.

وتنظم هذه الحملة مجموعة أطلقت على نفسها اسم «فلسطين تستحق» في خضم نشاط ديبلوماسي محموم تقوم به القيادة الفلسطينية من أجل الحصول على دعم اكبر عدد ممكن من الدول لطلب العضوية الذي تنوي التقدم به خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سيفتتح منتصف سبتمبر.

ويقول مصمم المقعد م.سفيان القواسمي ـ في تصريحات ذكرتها صحيفة دار الخليج الاماراتية امس ـ إن «خشب المقعد أحضر من القدس ومن ساحات الأماكن المقدسة من شجر الزيتون الذي يرمز لفلسطين».

ويضيف القواسمي الذي حضر خصيصا من الخليل جنوب الضفة الغربية إلى مدينة جنين شمالها للإشراف على صناعة المقعد في إحدى مناجرها، ان «القماش باللونين الأبيض والأزرق أحضر من نابلس وتم تصميم المشروع في مكتب هندسي في رام الله فيما تم تطريز القماشة في الخليل ورسم عليها علم فلسطين وكتب باللغة الانجليزية «الحق الفلسطيني ـ فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة».

ويقول محمد السعد ابن صاحب المنجرة التي تم فيها صنع المقعد في جنين «أنا سعيد جدا أن الخيار وقع علينا لأن هذا عمل سيسجله التاريخ».

وأضاف «هذا عمل وطني وأنا سعيد جدا بالقيام به ولا اتطلع لأي مقابل مادي».

وأطلقت مجموعة «فلسطين تستحق» موقعا على «الفيسبوك» يعرض تفاصيل مبادرتها، وتقول المجموعة على موقع التواصل الاجتماعي «إيمانا منا بحق الفلسطينيين بالعيش بحرية وسلام في دولة مستقلة قررنا في مجموعة «فلسطين تستحق» أن نرسل مقعد دولتنا فلسطين بأنفسنا إلى الأمم المتحدة حيث سنسير مقعدا أزرق اللون بزرقة مقاعد الأمم المتحدة، حجمه يماثل حجم الدول الأخرى».

## لوكاشينكو يقترح استخدام قوات منظمة الأمن الجماعي للحماية من الثورات

مينسك ـ يو.بي.آي: اقترح الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو امس استخدام القوات التابعة لمنظمة الأمن الجماعي لحماية أنظمة الحكم في الدول الأعضاء من ثورات مناوئة لها.

ونقلت وكالة «أنباء موسكو» عن لوكاشينكو قوله خلال لقائه الأمين العام لمنظمة الأمن الجماعي نيكولاي بورديوجا ان اقتراحه حظي بموافقة الرئيس الروسي ديميتري مدڤيديڤ.

الكسندر لوكاشينكو

وتضم منظمة الأمن الجماعي كلا من روسيا وبيلاروسيا وقرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأرمينيا وأوزبكستان.

وعن احتمال رفض الاقتراح من جانب أطراف أخرى، قال لوكاشينكو «اتفقنا مع روسيا على أن نعمل بصورة منسقة للحفاظ على المنظمة، وإذا ما أراد أحد ما عدم تنفيذ المهام التي تطرحها المنظمة على أعضائها فعليه أن يغادرها وألا يمنع الآخرين».

ورفض رئيس أوزبكستان إسلام كريموف في ديسمبر الماضي أن يوقع على الوثائق التي تجيز انتشار قوات المنظمة في أراضي الدول الأعضاء.

وقررت المنظمة إنشاء قوات تابعة لها في العام 2009 لتستخدمها لصد اعتداءات عسكرية وتنفيذ عمليات أمنية ضد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية ومهربي المخدرات ولإزالة آثار الكوارث الطبيعية والصناعية.

كما اقترح لوكاشينكو خلال اللقاء ألا تستضيف الدول الأعضاء أي قواعد عسكرية أجنبية إلا عندما يوافق على ذلك مجلس رؤساء الدول الأعضاء.